

آفاق الاقتصاد السعودي 2010

د. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف
أستاذ الاقتصاد المشارك
كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود

وعلى الرغم من مضي الحكومة قدماً في استثماراتها بالبنية التحتية، سيرتفع حجم نشاط المشروعات، بدعم من تحسن الوصول إلى أسواق رأس المال، وعودة التمويل المصرفي ببطء، إلا أن تعافي استثمارات القطاع الخاص سيكون أبطأ، مع القيود على السيولة؛ ما يحد من فرص الاستثمار الخاص.

من جانب آخر شهد نمو الائتمان المحلي تراجعاً حاداً عام 2009، مع تقلص السيولة، وعزوف البنوك عن تحمل المخاطر في مواجهة ارتفاع أعداد القروض المتعثرة، وهبوط أسعار الأصول؛ ولكن الآفاق تبدو أكثر إشراقاً عام 2010؛ لأن وجود قاعدة اقتصادية داخلية أكثر قوة، مع تحسن ظروف السيولة، سوف يساعد على استعادة الثقة، ورفع درجة تحمل المخاطر.

إيجابياً تراجع معدل التضخم من 9.9% عام 2008 إلى 5.1% عام 2009، ويتوقع أن ينخفض عام 2010 إلى نحو 4%، ولا يتوقع أن يعود إلى المعادلات الاستثنائية التي سادت في الفترة 2007-

من المتوقع أن ينشط نمو الناتج المحلي الحقيقي للسعودية عامي 2010 و2011 إلى 4.0% و4.3% على التوالي، وهو ما يعد نمواً إيجابياً، وذلك مقارنة مع نمو منخفض عام 2009 بلغ نحو 0.2%، وهو أفضل كثيراً من معظم مناطق العالم. ويعود ذلك إلى الآثار الإيجابية لتعافي أسعار النفط، وانتعاش النمو والتجارة العالميين، واستمرار الارتفاع في الإنفاق الحكومي، والسياسات المالية الداعمة.

ستكون قوة أوضاع المالية العامة محل اهتمام جديد عام 2010؛ إذ يتوقع أن تحافظ أسعار النفط على المكاسب التي حققتها مؤخراً لتبقى في المتوسط عند 75 دولاراً للبرميل؛ ما سيعزز فوائض الحسابين المالي والجاري السعوديين، ويزيد الأصول الخارجية الضخمة. ومن المرجح أن يرتفع حجم الإنفاق في ميزانية عام 2010 إلى رقم قياسي، مع استمرار تبني الحكومة سياسة مالية توسعية.

جدول رقم 1: النمو الاقتصادي لعام 2006-2009 والمتوقع لـ 2010 و2011 حسب المنطقة

| السنة | العالم | الاقتصادات الناشئة والنامية | الاقتصادات المتقدمة | الشرق الأوسط | الولايات المتحدة | الصين | الهند |
|-------|--------|-----------------------------|---------------------|--------------|------------------|-------|-------|
| 2006 | 5.09 | 7.9 | 2.9 | 5.7 | 2.7 | 11.6 | 9.8 |
| 2007 | 5.2 | 8.3 | 2.7 | 6.2 | 2.1 | 13 | 9.4 |
| 2008 | 2.9 | 6.1 | 0.5 | 5.4 | 0.4 | 9.6 | 7.3 |
| 2009 | -0.8 | 2.1 | -3.2 | 2 | -2.7 | 8.7 | 5.6 |
| 2010 | 3.9 | 6.0 | 2.1 | 4.5 | 1.5 | 10 | 7.7 |
| 2011 | 4.3 | 6.3 | 2.4 | 4.8 | 2.7 | 9.7 | 7.8 |

المصدر: WEO Jan.2010. IMF



سيتعافى الاقتصاد العالمي بوتيرة متباينة خلال عام 2010م

2008. وأخيرًا يرجح تحسن في سوق الأسهم مستفيدًا من موجة الصعود التي شهدتها الأسواق العالمية، وتعافي أسعار النفط، وتحسن أجواء الثقة الاقتصادية العالمية.

أولاً: الاقتصاد العالمي

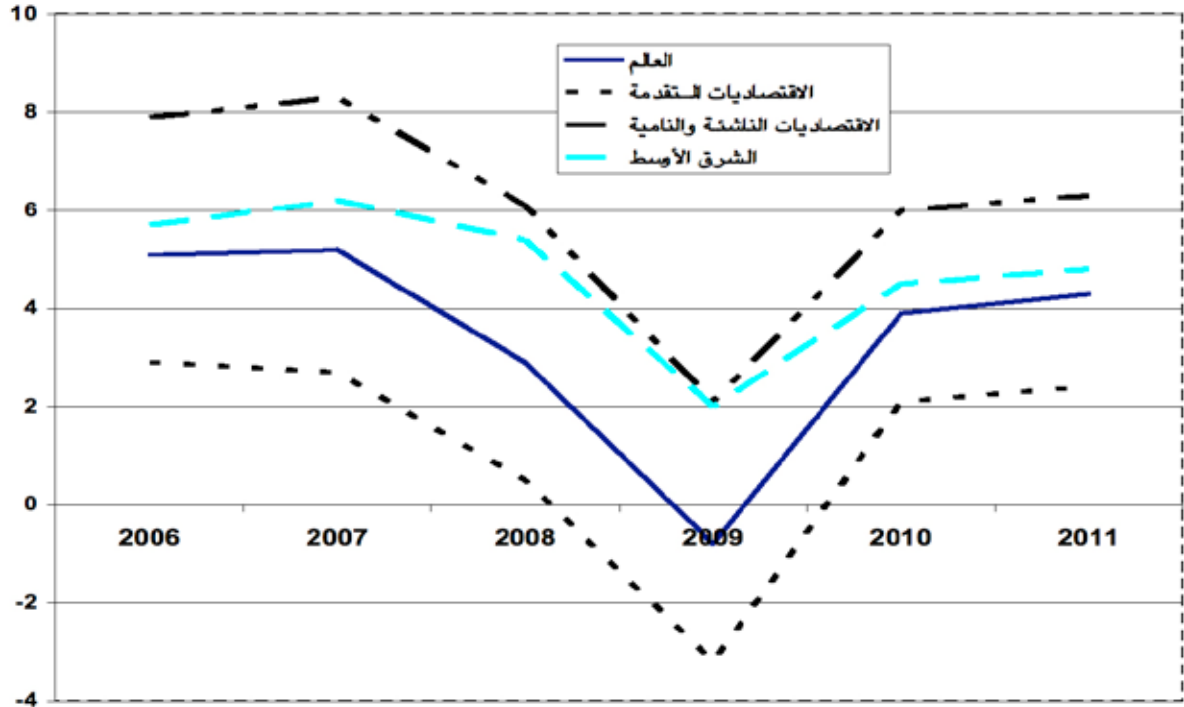
الأسواق الصاعدة أفضل بشكل ملحوظ.

تقود آسيا الانتعاش بين اقتصادات الأسواق الصاعدة بفضل مرونة وقوة الطلب المحلي، وسياسات سليمة للاقتصاد الكلي والإجراءات التي اتخذت بسرعة للرد على الأزمة.

قد يتجاوز النمو في منطقة آسيا - مع استبعاد اليابان - 7% عام 2010، وهذا يعني أن اقتصادات كثيرة في الأسواق الصاعدة سيكون بمقدورها إنهاء إجراءات الدعم التي اتخذتها ردًا على الأزمة بشكل أسرع من الاقتصادات المتقدمة. لقد ظهر النمو الاقتصادي بمتانة وتوسع في النصف الثاني من عامي

يتوقع أن ينجح الاقتصاد العالمي في ترسيخ عملية الانتعاش من آثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية التي انطلقت في الربع الثالث من عام 2008، مستندًا إلى سياسات الدعم الحكومي؛ حيث ينتعش الاقتصاد العالمي بشكل أقوى مما كان متوقعًا عام 2010، ولكونه غير متجانس، فسوف تتعافى مناطق العالم بوتيرة متباينة (جدول 1 وشكل 1)، في حين أن الانتعاش في معظم الاقتصادات المتقدمة من المرجح أن يبقى بطيئًا، وسيستمر في الاعتماد على الدعم الحكومي، لذلك فإن التوقعات لاقتصادات

شكل رقم 1: النمو الاقتصادي لأعوام 2009-2006 والمتوقع لـ 2010 و 2011. حسب المنطقة %



المصدر: WEO Jan. 2010. IMF

نسبة التضخم العالمي ستكون محدودة خلال عام 2010م

بالوضع في الاعتبار انتعاش قطاع الطلب الخاص، ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة، من خلال إدخال التغييرات الضرورية في إطار عمل المخاطر والإطار التنظيمي، فالسياسات النقدية والمالية بحاجة إلى أن تكون أكثر دعمًا للطلب المتزايد، وتعزيز ذلك خلال المستقبل القريب، مع تطوير استراتيجيات لضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل. علاوة على ذلك، فسيكون للتعاون الدولي دور مهم في رسم هذه السياسات وتنفيذها.

يعد استعادة صحة النظام المصرفي وأنشطة تقديم الائتمان التحدي الأول أمام الاقتصاد العالمي. ويشير تقرير «الاستقرار العالمي.. مستجدات الأسواق المالية 2010» إلى أن الأسواق المالية استقرت، ومعايير الإقراض تحسنت؛ حيث انخفض مستوى التضيق في شروط الإقراض بدرجة ملحوظة، وغالبية البنوك في الاقتصادات المتضررة لم تعد معتمدة على تسهيلات الحكومات وضماناتها، إلا أن الإقراض البنكي ما زال منخفضًا نتيجة الحاجة إلى بناء رأس المال، ومعالجة القصور المحتمل في التمويل، وقد تعافت أسواق رأس المال وسندات الشركات ووصلت إلى مستوى قياسي، ولكن الارتفاع في سندات الشركات لم يؤثر في التناقص بنمو الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، كما أن القطاعات ما زالت لديها قدرة محدودة في الحصول على القروض، خصوصًا المستهلكين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي سوف تستمر تواجه قيودًا على الإقراض.

مع استمرار التضخم عند مستويات منخفضة في الاقتصادات المتقدمة يتوقع أن ترتفع من مستوى صفر عام 2009 إلى 1.25% عام 2010؛ نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، بينما يصل إلى معدل 6.25% في الاقتصادات الناشئة؛ نتيجة تدفقات رؤوس الأموال. خلال الأزمة المالية، حدث تراجع ضخم في حجم التجارة العالمية، ففي عام 2009 تراجع حجم التبادل التجاري بنسبة 12% مقارنة بمستواها قبل سنة (انظر جدول رقم 2)، ويشمل التراجع القطاعات التجارية والاقتصادية ومجالات الخدمات. وحدث الانهيار في التجارة؛ نتيجة تجفيف منابع التمويل التجاري،

2009 و2010 ويتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بمعدل 3.8%؛ حيث أدت السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها على المستوى العالمي، والتي تضمنت زيادة الإنفاق الحكومي بحجم ضخم، وخفض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية، بالإضافة إلى الإجراءات غير المسبوقه لدعم الأنظمة المالية، كل هذا أدى إلى حماية الاقتصاد العالمي من الآثار العميقة للأزمة الاقتصادية، واستئناف النمو في مختلف أنحاء العالم. ومن ناحية أخرى سيكون النمو الاقتصادي قويًا خلال الأشهر الستة الأولى لعام 2010؛ نتيجة السياسات المالية والنقدية الداعمة، بالإضافة إلى ارتفاع أرباح الشركات وتراجع أثر التدهور في قطاع المساكن. وسيأتي النمو معتدلًا في النصف الثاني من عام 2010؛ نتيجة التحفظ في السياسات الاقتصادية، والتوجه نحو خفض المديونية. وعلى الرغم من استئناف النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، إلا أنه ليس من الواضح مدى قوة أو استدامة الانتعاش؛ حيث تواجه تلك الدول تقلص الإنتاج الصناعي، وانخفاض الاستهلاك الخاص، وارتفاع معدلات البطالة.

يتوقع نمو اقتصادات الدول المتقدمة بنسبة 2.1% خلال عام 2010 بعد انكماشها بمعدل 3.2% خلال عام 2009. وما يعزز أجواء التفاؤل، وتشير التوقعات المقبلة إلى نمو اقتصاد الولايات المتحدة - أكبر اقتصاد في العالم - بنسبة تراوح بين 2.7% و2.4% في 2010 و2011 على الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي كان مصدرًا للأزمة المالية. وستتخلى الدول المتقدمة عن قيادة قاطرة النمو، فأكثر من نصف معدل النمو العالمي المتوقع سيأتي من دول صاعدة مثل الصين والهند اللتين يرجح صندوق النقد نمو اقتصادهما بنسبة تتجاوز 10.0% و7.7% على التوالي.

إن الدول النامية ستشهد أداءً قويًا، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى الطلب المحلي، وأطر العمل الاقتصادية القوية، والتجاوب مع تغيير السياسات. وقد تعافت الأسواق المالية، وشهدت أسواق المال استقرارًا ملحوظًا. وتتضمن التحديات الرئيسية - حاليًا - مكافحة البطالة، ووضع جدول زمني لتدابير الحفز الاقتصادي،



الإسراع في سحب الدعم المالي سيعرض النظام المالي للخطر

ومخاوف من أن تقلّص الجهات المانحة تمويل الإجراءات
الحماائية الاقتصادية بعد سنة واحدة من بداية الأزمة.

يواجه صانعو السياسات الاقتصادية مشكلة تتمثل في
تحقيق موازنة صعبة في تحديد الوقت المناسب لتطبيق سياسات
الخروج من مرحلة الدعم الاستثنائي، ومدى سرعة هذا الخروج
وتسلسل خطواته، سواء على جانب السياسة النقدية أو سياسة
المالية العامة، مع بدء تنفيذ استراتيجية متوسطة الأجل لضبط
أوضاع المالية العامة وخفض الديون. إن الإسراع في سحب الدعم
المالي قد يعرض النظام المالي للعودة إلى الضغوط المكثفة، في
حين أن التأخر في ذلك يمكن أن يؤدي إلى ضغوط تضخمية.

سوق النفط عام 2010

في بداية عام 2009 هوت أسعار النفط بحدة من مستوى
145 دولاراً للبرميل منتصف عام 2008 إلى نحو 35-40 دولاراً
للبرميل، قامت منظمة أوبك بخفض الإنتاج إلى المستوى
المستهدف البالغ 24.84 مليون برميل. كما أن تصريح خادم
الحرمين الشريفين بأن 75 دولاراً للبرميل هو السعر العادل
للنفط أعطى إشارة إلى أن هذا المستوى السعري يمثل السعر
المستهدف لأوبك. وانخفضت حصة السعودية في يناير عام
2009 إلى 8.01 مليون برميل يومياً من مستوى 8.48 مليون
برميل في نوفمبر عام 2008.

في مارس عام 2009 بدأت أسعار النفط في الصعود حتى
وصلت إلى مستويات تراوح بين 70-75 دولاراً للبرميل ليصل
معدل سعر البرميل عام 2009 إلى 62 دولاراً للبرميل منخفضاً
بنسبة 38%، مقارنة بمتوسط عام 2008. وساعد انتعاش الأسعار

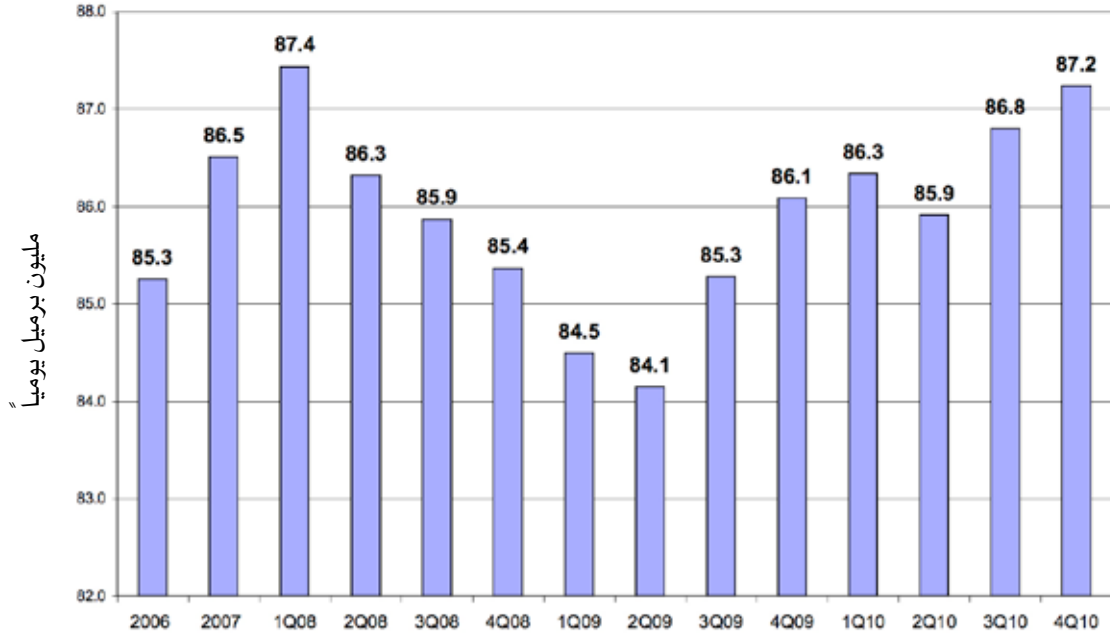
على تخفيف أثر الركود الاقتصادي العالمي على السعودية،
وأسهمت الإيرادات النفطية في دعم الإنفاق الحكومي وتعزيز
الثقة عند المستثمرين والمستهلكين. ويعود ارتفاع أسعار النفط
إلى انتعاش الطلب على النفط في بعض الأسواق الرئيسية مثل
الصين والهند؛ نتيجة برامج التحفيز المالي القوي هناك. أما
الطلب الكلي على النفط، فحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية
فقد انخفض إلى 84.9 مليون برميل يومياً من مستوى 83.4 عام
2008، وكانت غالبية هذا الانخفاض من الولايات المتحدة، ويتوقع
أن يرتفع إلى مستوى 86.5 مليون برميل¹ عام 2010 (انظر جدول
رقم 3 وشكل رقم 2). وسوف يكون مصدر النمو من خارج دول
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، خصوصاً دول آسيا؛ حيث
نما الاقتصاد الصيني بمعدل 9.5% لعام 2009، كما أن انخفاض
سعر الفائدة الفيدرالي إلى قيم قياسية، وضعف الدولار يمثلان
دعماً لأسعار النفط، وكذلك انخفاض مستويات المخزون النفطي
في الولايات المتحدة؛ حيث انخفض بنسبة 0.8% في ديسمبر
2009 عن مستوى عام 2008 إلى مستوى 2678 مليون برميل، كل
هذا مثلاً دافعاً للارتفاع في أسعار النفط؛ حيث زادت على 80
دولاراً في مارس عام 2010.

جدول رقم 2: نسبة التغيير في حجم التبادل التجاري العالمي

| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | |
|------|-------|------|------|------|---|
| 2.5 | -11.9 | 2.9 | 7.3 | 9.1 | نسبة التغيير في حجم التبادل التجاري العالمي |

ستتحسن أسعار
النفط لانتعاش
الطلب العالمي عليه

شكل رقم 2: الطلب على النفط بين 2006 ونهاية 2010



المصدر: وكالة الطاقة الدولية.

لقد وصل إنتاج أوبك متضمناً العراق إلى 29.36 مليون برميل يومياً في فبراير عام 2010، بارتفاع 0.19 مليون برميل يومياً من يناير 2010، ووصل الإنتاج دون العراق 26.81 مليون برميل يومياً ارتفاعاً عن سقف إنتاج أوبك المقرر في ديسمبر 2008، والذي يقدر بـ 24.84 مليون برميل يومياً³. هذه الزيادة نتجت من الارتفاع في أسعار النفط نهاية عام 2009 لتصل إلى متوسط 62 دولاراً للبرميل، واستمر هذا التزايد طوال الـ 11 شهراً الماضية بعد الانخفاض الذي تم بداية عام 2009؛ من أجل تطبيق قرار أوبك لخفض الإنتاج بمستوى 2.2 مليون برميل يومياً.

لقد وصلت أسعار النفط في 3 إبريل 2010 إلى أعلى مستوى لها في 18 شهراً، لتتجاوز نطاقات تداول سابقة، وتجذب تدفقات جديدة للمستثمرين مع بداية الربع الجديد؛ حيث سجل الخام الأمريكي للعقود تسليم مايو 84.51 دولار (انظر الشكل رقم 3).

يتوقع أن يصل معدل مستوى الطلب العالمي للنفط عام 2010 إلى مستوى 86.6 مليون برميل يومياً حسب توقعات وكالة الطاقة الدولية في مارس عام 2010 زيادةً بمقدار 1.6 مليون برميل عن عام 2009، وغالبية هذه الزيادة تأتي من الصين (0.5 مليون برميل)، تلتها دول آسيا الأخرى بـ 0.3 مليون برميل والشرق الأوسط بـ 0.3 مليون برميل، ويعتمد الطلب المتنبأ به على معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المستهلكة في العالم، والتي شهدت نمواً في إجمالي الناتج المحلي الاسمي بـ 5.9 في الربع الرابع² 2009 كما شهدت انخفاضاً في الإنفاق الحكومي بنسبة 1.2%؛ ما يشير إلى أن التحسن في الاقتصاد أدى إلى ارتفاع في الاستهلاك الخاص الذي ارتفع بنسبة 1.7%، ولكن معدل البطالة ما زال مرتفعاً عند مستوى 9.7%؛ ما قد يبطئ عملية الانتعاش.



ارتفع الطلب العالمي على النفط بنحو 1.6 مليون برميل

هذا الارتفاع الأخير في أسعار النفط ناتج من تراجع الركود الاقتصادي في الدول المستوردة، وتعافيها من الأزمة الاقتصادية. شهد العالم تراجعاً كبيراً في أسعار النفط نهاية عام 2009 إثر الأزمة الاقتصادية، إلا أن أسعار النفط شهدت ارتفاعاً تدريجياً منذ فبراير 2009 بعد انطلاق الإجراءات الاقتصادية التي أنعشت السوق الأمريكية. إن الأسعار مؤهلة للارتفاع وفقاً لتسارع عجلة التنمية لدى الدول المستهلكة للنفط. صعود الأسعار في إبريل

جدول رقم 3 : الطلب على النفط الخام 2009-2010 حسب إحصاءات وتوقعات وكالة الطاقة الدولية. (تقرير النفط 12 مارس 2010)

| التغير 2010/09 | 2010 | 4Q10 | 3Q10 | 2Q10 | 1Q10 | 2009 | 4Q09 | 3Q09 | 2Q09 | 1Q09 | Top of Form منظمة التعاون والتنمية |
|-------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|--|
| 0.1 | 23.4 | 23.5 | 23.5 | 23.1 | 23.4 | 23.3 | 23.6 | 23.2 | 22.9 | 23.5 | أمريكا الشمالية |
| 0.0 | 14.5 | 14.6 | 14.6 | 14.3 | 14.3 | 14.5 | 14.4 | 14.5 | 14.2 | 14.9 | أوروبا |
| -0.1 | 7.5 | 7.8 | 7.1 | 7.1 | 8.1 | 7.7 | 8.0 | 7.3 | 7.3 | 8.1 | دول المحيط الهادي |
| -0.1 | 45.4 | 45.9 | 45.2 | 44.5 | 45.8 | 45.5 | 46.0 | 45.0 | 44.4 | 46.6 | إجمالي منظمة التعاون والتنمية |
| 0.0 | | | | | | | | | | | غير الأعضاء في المنظمة |
| 0.2 | 4.1 | 4.1 | 4.2 | 4.0 | 4.2 | 3.9 | 4.0 | 4.0 | 3.8 | 3.9 | الاتحاد السوفيتي السابق |
| 0.0 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | أوروبا |
| 0.5 | 9.0 | 9.0 | 9.0 | 9.1 | 9.0 | 8.5 | 8.9 | 8.8 | 8.6 | 7.7 | الصين |
| 0.3 | 10.3 | 10.4 | 10.1 | 10.4 | 10.3 | 10.0 | 10.1 | 9.8 | 10.1 | 10.0 | دول آسيا الأخرى |
| 0.2 | 6.2 | 6.3 | 6.3 | 6.2 | 5.9 | 6.0 | 6.1 | 6.1 | 5.9 | 5.7 | أمريكا اللاتينية |
| 0.3 | 7.5 | 7.4 | 8.0 | 7.6 | 7.1 | 7.2 | 7.1 | 7.8 | 7.3 | 6.7 | الشرق الأوسط |
| 0.1 | 3.3 | 3.3 | 3.3 | 3.3 | 3.3 | 3.2 | 3.2 | 3.2 | 3.2 | 3.2 | أفريقيا |
| 1.7 | 41.2 | 41.3 | 41.6 | 41.4 | 40.5 | 39.5 | 40.1 | 40.3 | 39.7 | 37.9 | مجموع غير منظمة التعاون والتنمية |
| 1.6 | 86.6 | 87.2 | 86.8 | 85.9 | 86.3 | 85.0 | 86.1 | 85.3 | 84.1 | 84.5 | الإجمالي Bottom of Form |

الإجراءات الاقتصادية والمالية الأمريكية أنعشت الاقتصاد الأمريكي

في فبراير عام 2010 إلى 29.356 مليون برميل يوميًا. (انظر جدول رقم 4).

ثانيًا: الاقتصاد السعودي عام 2009

على الرغم من ظروف الأزمة المالية العالمية، إلا أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي شهد نموًا بلغ 0.2% (انظر جدول رقم 5). ويعزى هذا النمو إلى الاستجابة الحكومية القوية في جانب السياسات النقدية، فقد خفضت الحكومة أسعار الفائدة، وخفضت شرط الاحتياط من 13% إلى 7%، وضخ من 2-3 مليارات دولار في الجهاز المصرفي في شكل ودائع بالدولار، وأصبحت جميع الودائع المصرفية مضمونة، وقدمت الحكومة تسهيلات ائتمانية بمقدار 2.7 مليار دولار للمواطنين من ذوي الدخل المنخفض الذين يواجهون صعوبات في الحصول على قروض. أما تدني مستوى هذا النمو فيعود إلى هبوط الإيرادات النفطية؛ نتيجة انخفاض الطلب على النفط بسبب الركود الاقتصادي العالمي وخفض إنتاج النفط السعودي إلى مستوى

2010 تم رغم قوة الدولار، وهو ما يضعف - عادة - الإقبال على السلع الأولية، وكان توارد أنباء عن زيادة أخرى في مخزونات الخام الأمريكية مؤشراً على توقعات بارتفاع للأسعار لعام 2010، معتمدة على النمو الاقتصادي، وتزايد الطلب على النفط؛ حيث إن مؤشرات الاقتصاد العالمي تشير إلى نمو إيجابي عام 2010 بمعدل 3.9% من انخفاض بمعدل -0.88% عام 2009، كل هذا يشير إلى انتعاش في الطلب، ثم ارتفاع أسعار النفط .

يتوقع كذلك أن تكون هناك زيادة في الإنتاج من الأعضاء خارج أوبك؛ حيث ارتفع إنتاج روسيا إلى مستوى 10 ملايين برميل يوميًا عام 2009، وكذلك البرازيل إلى مليوني برميل يوميًا، وكازاخستان إلى 1.3 مليون برميل يوميًا، وهناك توقع بارتفاع إنتاج العراق؛ ما قد يضيف ضغطاً على الأسعار. ومع أن سقف إنتاج أوبك ظل ثابتاً، إلا أن دولاً عديدة بالمنظمة، بما فيها السعودية، لم تلتزم بهذا السقف منذ مطلع العام الجاري؛ لتلبية الطلب المتزايد على النفط من دول آسيا؛ حيث ازداد إنتاج أوبك

الشكل رقم 3 : أسعار النفط وسط غرب تكساس (WTI) من يناير 2006 إلى 1 إبريل 2010





تزايد إنتاج أوبك لتلبية زيادة الطلب على النفط في 2010م

8 ملايين برميل يومياً، تماشياً مع ذلك الانخفاض في الطلب؛ حيث وصل عام 2008 إلى أعلى مستوى له وهو 9.7 مليون برميل، والسبب الثاني كان لتباطؤ القطاع غير النفطي؛ حيث نما خلال عام 2009 بنسبة 3%، متراجفاً من 4.3 % لعام 2008، ويعود ذلك إلى ضعف ثقة المستهلك، وتباطؤ النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، الناتج لمشكلة الركود الاقتصادي العالمي، وبسبب صعوبة الحصول على قروض مصرفية، كان لقطاع الاتصالات أكبر نمو، وتلاه في ذلك قطاع التشييد والبناء، واستمرت مشروعات البنية التحتية التي تنفذها الدولة.

لقد تراجع معدل التضخم من مستوى 9.9% عام 2008 إلى مستوى 5.1 عام 2009؛ نتيجة انحسار العوامل التي أدت إلى ارتفاع التضخم خلال السنوات القليلة الماضية مثل: التغيرات في

(ألف برميل يومياً)

جدول رقم 4: إنتاج دول أوبك

| الفرق بين حصة أوبك وإنتاج فبراير 2010 | حصة أوبك | Feb 10 | Jan 10 | Dec 09 | 4Q09 | 3Q09 | 2Q09 | 2009 | 2008 | |
|--|----------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-----------------|
| 80 | 1,200 | 1,280 | 1,271 | 1,273 | 1,274 | 1,277 | 1,266 | 1,272 | 1,381 | الجزائر |
| 436 | 1,510 | 1,946 | 1,889 | 1,853 | 1,872 | 1,828 | 1,743 | 1,786 | 1,871 | أنغولا |
| 45 | 430 | 475 | 472 | 473 | 473 | 472 | 479 | 476 | 503 | الإكوادور |
| 398 | 3,330 | 3,728 | 3,733 | 3,747 | 3,733 | 3,749 | 3,730 | 3,726 | 3,892 | إيران |
| - | - | 2,545 | 2,467 | 2,489 | 2,459 | 2,507 | 2,406 | 2,425 | 2,341 | العراق |
| 80 | 2,220 | 2,300 | 2,288 | 2,280 | 2,275 | 2,254 | 2,247 | 2,263 | 2,554 | الكويت |
| 90 | 1,470 | 1,560 | 1,538 | 1,535 | 1,542 | 1,557 | 1,554 | 1,557 | 1,718 | ليبيا |
| 289 | 1,670 | 1,959 | 1,991 | 2,008 | 1,944 | 1,739 | 1,748 | 1,812 | 1,947 | نيجيريا |
| 85 | 730 | 815 | 807 | 798 | 792 | 780 | 769 | 776 | 840 | قطر |
| 67 | 8,050 | 8,117 | 8,141 | 8,111 | 8,122 | 8,123 | 8,009 | 8,055 | 9,113 | السعودية |
| 65 | 2,220 | 2,285 | 2,277 | 2,270 | 2,258 | 2,253 | 2,244 | 2,256 | 2,557 | الإمارات |
| 366 | 1,980 | 2,346 | 2,292 | 2,259 | 2,290 | 2,323 | 2,300 | 2,311 | 2,487 | فنزويلا |
| - | - | 29,356 | 29,164 | 29,096 | 29,033 | 28,862 | 28,495 | 28,715 | 31,205 | أوبك |
| 1,971 | 24,840 | 26,811 | 26,697 | 26,607 | 26,574 | 26,355 | 26,088 | 26,290 | 28,864 | أوبك دون العراق |

المصدر: OPEC Monthly Oil Market Report (Mar 2010)

زيادة الانفاق في
السعودية كان للتوسع في
المشروعات التنموية

جدول رقم 5 : مؤشرات النمو الاقتصادي للمملكة للأعوام 2006-2009 والمتوقعة لعامي 2010-2011

| 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|--|
| 912.509 | 875.053 | 841.074 | 848.545 | 812.409 | 786.348 | إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة |
| 4.28 | 4.04 | 0.20 | 4.448 | 3.314 | 3.158 | معدل النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة |
| 1,792.20 | 1,658.16 | 1,421.23 | 1,758.00 | 1,439.51 | 1,335.58 | إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ريال سعودي) |
| 478.557 | 442.765 | 379.5 | 469.426 | 384.383 | 356.63 | إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (دولار) |
| 196.403 | 189.492 | 168.978 | 207.178 | 177.191 | 169.846 | |
| 34,034.98 | 33,453.86 | 32,958.69 | 34,082.75 | 33,447.09 | 33,183.51 | متوسط دخل الفرد بالأسعار الثابتة |
| 66,845.79 | 63,392.37 | 55,692.80 | 70,612.06 | 59,265.16 | 56,360.83 | متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية (ريال) |
| 17,849.34 | 16,927.20 | 14,871.24 | 18,855.02 | 15,825.14 | 15,049.62 | متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية (دولار) |
| 132.501 | 128.021 | 123.097 | 117.796 | 107.213 | 102.983 | مؤشر الأسعار |
| 3.5 | 4 | 4.5 | 9.871 | 4.107 | 2.31 | التضخم (المعدل السنوي) |
| 133.546 | 129.657 | 125.272 | 120.803 | 112.106 | 105.29 | |
| 3 | 3.5 | 3.7 | 7.758 | 6.473 | 2.883 | |
| 26.811 | 26.157 | 25.519 | 24.897 | 24.289 | 23.697 | عدد السكان (ألف نسمة) |
| 245.411 | 190.076 | 57.708 | 503.344 | 350.452 | 371.497 | ميزان الحساب الجاري (ريال سعودي) |
| 65.443 | 50.687 | 15.389 | 134.225 | 93.454 | 99.066 | ميزان الحساب الجاري (دولار أمريكي) |
| 13.675 | 11.448 | 4.055 | 28.594 | 24.313 | 27.778 | الحساب الجاري (نسبة من إجمالي الناتج المحلي) |

المصدر: (صندوق النقد الدولي)

سعر الصرف، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والإيجارات السكنية التي كانت سمة لعامي 2007 و2008. كما تراجع فائض الحساب الجاري إلى 57 مليار ريال مقارنة بمستوى فائض قياسي عند 503 مليارات ريال عام 2008 (انظر جدول رقم 5)

ميزانية 2010 وأداء ميزانية 2009

ارتفعت المصروفات عام 2009 بنسبة 23% عما كان متوقعًا؛



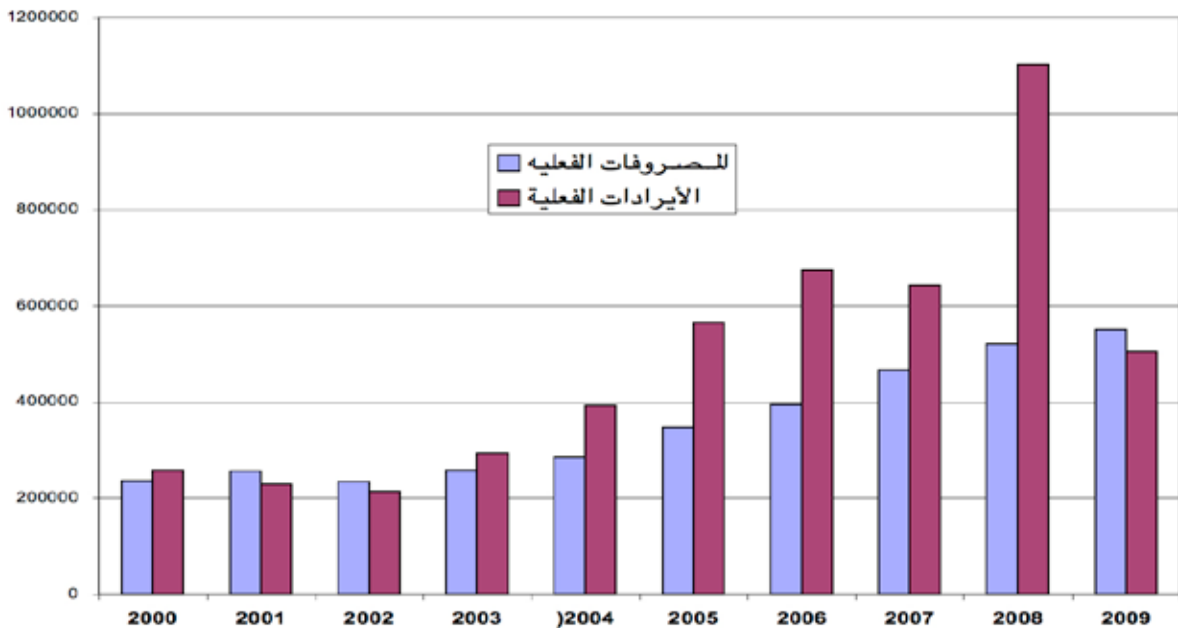
سياسات المملكة المالية كانت إيجابية لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية

ما يعكس اهتمام الحكومة بالتوسع في المشروعات التنموية، ومعظم هذا الارتفاع تم تمويله من الارتفاع في الإيرادات البترولية؛ حيث حددت الدولة ميزانية عام 2009 عند سعر 37 دولاراً للبرميل، بينما كان متوسط سعر النفط عام 2009 يقارب 60 دولاراً للبرميل، ولم تتأثر المملكة كثيراً بالأزمة العالمية كبقية الدول؛ حيث انخفض الناتج المحلي بنسبة 0.2% فقط؛ نتيجة الانخفاض في الإيرادات البترولية وغير البترولية، ويعود ذلك إلى انخفاض عوائد الاستثمار نتيجة الأوضاع في أسواق المال العالمية. وشهد الطلب على صادرات المملكة غير النفطية الرئيسية - منتجات التكرير والبتروكيماويات - تحسناً بعد الانخفاض الذي تم في الربع الأول من عام 2009. وتقل الإيرادات الفعلية نهاية العام المالي الحالي عن إجمالي الإيرادات الفعلية التي تم تحقيقها العام المالي الماضي 1429/1428، بانخفاض نسبته 54%، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض في أسعار

البترول والكميات المصدرة.

ارتفعت المصروفات العامة عام 2009 بزيادة مقدارها 75 مليار ريال عما صدرت به الميزانية؛ نتيجة ما استجد خلال العام المالي من مصروفات (انظر الشكل رقم 4). ويعكس هذا اهتمام المملكة بالاستمرار في التوسع بالمشروعات، حيث تم تنفيذ مشروعات للحرمين الشريفين، والمشاعر المقدسة،

الشكل رقم 4 : الإيرادات والمصروفات الفعلية السنوية للدولة 2009-2000
مليون ريال



مؤسسة النقد

السعودي دور في ضبط

حجم الائتمان

حيث بدأت الدول الصناعية ودول آسيا في الانتعاش الاقتصادي ابتداءً من فبراير 2010؛ ما سينعكس على صادرات المملكة من النفط والبتروكيماويات؛ لما تمثله تلك الدول من شريك تجاري ضخم. كما أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها المملكة في مواجهة الأزمة انعكست على الأداء الاقتصادي، ويتوقع أن يكون هناك نمو عام 2010 يزيد على 4% (صندوق النقد الدولي)، كما أن سعر النفط يتوقع أن يرتفع المتوسط عام 2010 ليصل إلى 75 دولاراً للبرميل؛ ما سينعكس على واردات المملكة، ومن ثم على تغطية العجز.

المملكة والأزمة المالية

خلال الظروف الاقتصادية التي مرت بالعالم منذ الربع الثالث لعام 2008 اتضح مدى ترابط الاقتصادات العالمية، وتأثر حجم التجارة العالمية والأسواق المالية ومؤشرات التضخم والإقراض المصرفي على مستوى العالم؛ حيث تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية في خسائر على مستوى العالم، وفي المملكة العربية السعودية ساعدت الردود المناسبة للسياسات الاقتصادية على التخفيف من أثر تلك الأزمة؛ حيث ألحقت مشكلات السيولة الضرر بالقطاع المصرفي؛ ما أعاق قدرته على الإقراض، ولكن السلطات - أيضاً - تحركت بسرعة لتثبيت أوضاع القطاع المالي؛ حيث ارتفع صافي الائتمان المقدم من مؤسسة النقد إلى الجهاز المصرفي.

السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها وينفذها المصرف المركزي في الدولة (بالتعاون مع السلطة المالية)؛ بهدف توجيه حجم الائتمان ومراقبته في الاقتصاد، ويتم ذلك عن طريق التأثير في المتغيرات النقدية، والوصول بها إلى المستوى المستهدف الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وتسعى مؤسسة النقد السعودي إلى التحكم في حجم الائتمان عن طريق التحكم في عرض النقد وفق ما تقتضيه حاجة النشاط الاقتصادي.

وتتمثل أدوات السياسة النقدية السعودية في التالي:

1 - التحكم في مستوى الاحتياط الإلزامي للبنوك: مستوى

ومشروعات عسكرية وأمنية، بالإضافة إلى الاهتمام بالتنمية البشرية؛ حيث جرى تعديل كثير من اللوائح كلائحة أعضاء هيئة التدريس واللائحة الصحية، وتثبيت بعض فئات الموظفين، وتعديل مستويات المعلمين والمعلمات، وزيادة القبول في الجامعات والابتعاث، وإعانات الضمان الاجتماعي، وغيرها، وانخفض الدين العام من مستوى 237 ملياراً ريال عام 2008 إلى 225 ملياراً عام 2009.

في الميزانية العامة للدولة للعام المالي المقبل 1431-1432هـ، مع أضخم ميزانية في تاريخ المملكة بإنفاق 540 مليار ريال تم التركيز على المشروعات التنموية التي ستؤدي - بمشيئة الله - إلى زيادة الفرص الوظيفية، ووزعت الاعتمادات المالية بشكل ركّز فيه على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه، والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي. إن هذا يعكس اهتمام الدولة بخلق الوظائف وخفض البطالة، كما تم الاهتمام بزيادة عدد المدارس؛ حيث تم إنشاء 1200 مدرسة، بالإضافة إلى 3112 مدرسة تم إنشاؤها عام 2009، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للمدارس. كما أن عدد الجامعات ارتفع من 21 جامعة إلى 25 جامعة؛ ما عكس زيادة في ميزانية التعليم. أما في القطاع الصحي، فهناك 8 مستشفيات جديدة، بالإضافة إلى 92 مستشفى يجري إنشاؤها، وغيرها من مراكز الرعاية الصحية، وتطوير البنية التحتية. كما وصلت المبالغ التي تم اعتمادها لمشروعات معالجة الفقر، والصندوق الخيري الوطني، والمخصصات المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة 18 ملياراً خلال عام 2009. كما ارتفعت مخصصات قطاع النقل والاتصالات بنسبة 24%، والمياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية 46 ملياراً، زيادة بنسبة 30% عن عام 2009.

هذا التوسع في هذه المشروعات يؤدي إلى زيادة المصروفات على الإيرادات المتوقعة، وعلى الرغم من توقع هذا العجز في الميزانية إلا أن آفاق الاقتصاد العالمي تشير إلى بداية التحسن؛



خففت المملكة أسعار الفائدة إلى نسب قياسية في عام 2009م

في نوفمبر 2007، ثم قامت برفعها مرة أخرى في يناير 2008 إلى 10%، ثم إلى 13% في مايو 2008، وذلك بهدف تشديد القيود على الإقراض للتأثير في نمو المعروض النقدي؛ ولكن بعد ظهور الأزمة المالية في الربع الثالث من عام 2008 خفضت نسبة الاحتياط الإلزامي إلى 10% في أكتوبر، ثم إلى 7% في نوفمبر، وذلك في محاولة لرفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص لتنشيط الاقتصاد (انظر جدول رقم 6).

الاحتياط القانوني للبنوك هو النسبة التي يجب على البنك التجاري أن يحتفظ بها من كل «وديعة» على شكل «سيولة نقدية»، ويقوم البنك بإيداعها لدى مؤسسة النقد فوراً تحت اسم «احتياط قانوني مجاني»، ولا تدفع عليها مؤسسة النقد أي فوائد للبنوك، فعام 2007-2008 كانت المؤسسة بين خيارين، إما مكافحة التضخم في الداخل الذي بلغ أعلى مستوياته في 16 عاماً عند معدل سنوي يقدر بـ 6.5% في ديسمبر 2007، وبين الإبقاء على ربط الريال بالدولار، وهو ما يضطرها إلى اتباع السياسة النقدية الأمريكية؛ ما حدا بأن قامت مؤسسة النقد العربي السعودي برفع نسبة الاحتياط الإلزامي إلى 9% من 7%

جدول رقم 6 : مستوى الاحتياط الإلزامي للبنوك إلى 31-3-2010

| نسبة الوديعة النقدية على الودائع الادخارية والآجلة | نسبة الوديعة النقدية على الودائع تحت الطلب | الفترة الزمنية |
|--|--|--------------------|
| 2% | 7% | إلى 31 / 10 / 2007 |
| 2% | 9% | 2007/ 11 / 10 |
| 2% | 10% | 2008/ 10 / 10 |
| 2% | 12% | 2008/ 4 / 10 |
| 4% | 13% | 2008/ 5 / 10 |
| 4% | 10% | 2008/ 10 / 12 |
| 4% | 7% | 2008/ 11 / 23 |
| 4% | 7% | 2010/ 3 / 31 |

انخفاض حجم الاقراض المصرفي الممنوح للقطاع الخاص خلال عام 2009م

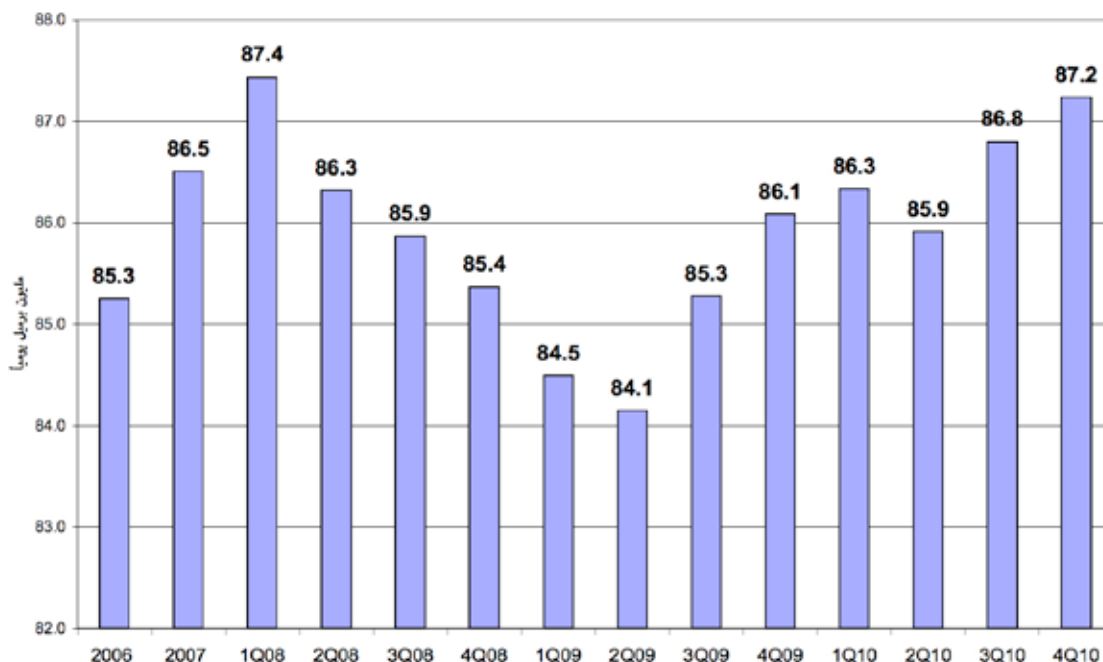
سندات حكومية من البنك المركزي؛ حيث يشتري المتعاملون سندات الحكومة لمدة معينة ثم يبيعونها للمستثمرين لمدة قصيرة أو ليلة واحدة، ويقومون بشرائها في اليوم الثاني، عند تخفيض الريو القياسي، فهذا سينعكس على تخفيض نسبة الإقراض على عملاء البنوك، وهو الأفضل بالنسبة لعملاء البنوك. أما الريو العكسي فلا يهم العميل؛ لأن الأول بين البنك والمؤسسة والثاني بين المؤسسة وكبار المودعين لدى مؤسسة النقد بتخفيض الفائدة عليهم لجعلهم يسحبون ودائعهم لدى المؤسسة، والدخول بها في مجالات أخرى أكثر ربحية.

تعتمد المؤسسة إلى خفض الريو العكسي إذا ارتأت حاجة إلى أن ترغب أصحاب رؤوس الأموال العالية على سحب إيداعاتهم وضخها في السوق، فعام 2006 كان الريو العكسي 4%، ومع التضخم، في محاولة لخفض السيولة ارتفع إلى 5% عام 2007، ثم عاود الانخفاض إلى 4% في الربع الرابع من 2007، ثم انخفض إلى 3% عام 2008، ومع الأزمة المالية في

2 - أسعار الفائدة: يمكن لأي تغير طفيف في أسعار الفائدة أن يؤدي إلى تغير كبير في الاحتياط، على الرغم من ربط الريال بالدولار، وارتباط سعر الفائدة مع نظيره الأمريكي. وخفضت مؤسسة النقد أسعار الفائدة عام 2009 إلى مستويات منخفضة؛ لمحاولة رفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص؛ حيث وصل إلى أدنى قيمة في فبراير 2010 (انظر شكل رقم 5).

عمليات السوق المفتوحة Open Market Operation هي إحدى وسائل مؤسسة النقد والبنوك المركزية في توجيه السياسة النقدية عن طريق التحكم في حجم السيولة النقدية المتوافرة عن طريق شراء الأوراق المالية الحكومية وبيعها «الأذونات». إن إتفاق إعادة الشراء أو ما يعرف بـ«الريبو» repo هو السعر الذي يستخدمه البنك المركزي في إعادة شراء الأوراق المالية الحكومية «الأذونات» من البنوك التجارية للسيطرة على المعروض النقدي. الريبو يعني اتفاقية إعادة الشراء، وهو سعر الفائدة لمدة ليلة واحدة أو لمدة قصيرة جداً لعملية شراء وبيع

شكل رقم 5 : أسعار الفائدة السعودية من عام 2005 إلى فبراير 2010



ستخفف البنوك السعودية قيودها على الإقراض في 2010م

الربع الرابع من 2008 انخفض إلى مستوى متدنٍ 1%، وفي عام 2009 إلى 0.75% (انظر جدول 7 وشكل رقم 6).

الائتمان المصرفي

تشير البيانات المتاحة - حالياً - للتطورات النقدية إلى انكماش الإقراض المصرفي الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 0.3% خلال عام 2009، وهذه أول مرة يسجل فيها انكماشاً؛ حيث كان متوسط نموه للسنوات الخمس 27%؛ ولكن في يناير 2010 تشير بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي إلى ارتفاع مستوى

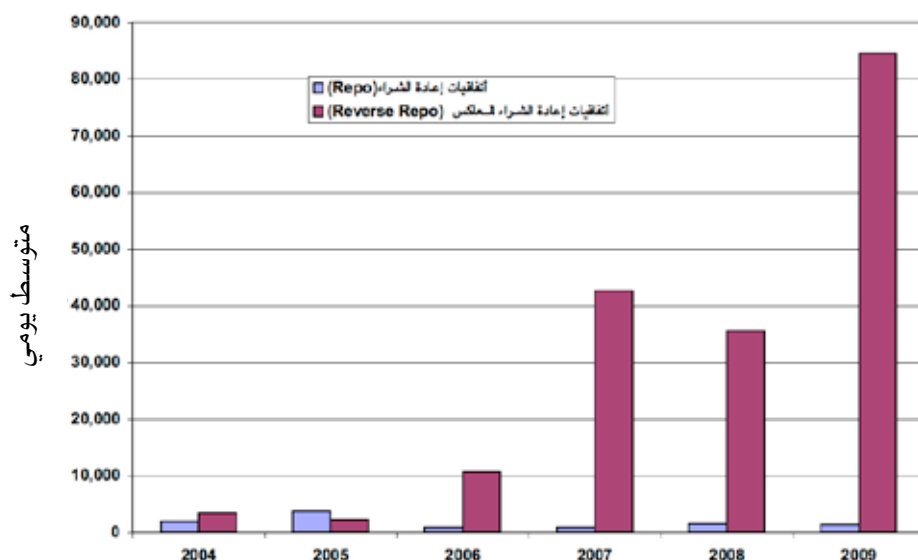
جدول رقم 7 : معدل اتفاقية إعادة الشراء العكسي ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء (2009-2008)

| الربع السنوي | معدل اتفاقيات إعادة الشراء (Official Repo Rate(ORR | معدل اتفاقية إعادة الشراء العكسي (Reverse Repo Rate(RRR |
|----------------------|---|--|
| الربع الأول 2008, Q1 | 5% | 3% |
| الربع الثاني Q2 | 5% | 3% |
| الربع الثالث Q3 | 5% | 2% |
| الربع الرابع Q4 | 2% | 1% |
| الربع الأول 2009, Q1 | 2% | 0.75% |
| الربع الثاني Q2 | 2% | 0.75% |
| الربع الثالث Q3 | 2% | 0.75% |
| الربع الرابع Q4 | 2% | 0.25% |

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

ارتفعت ودائع البنوك
التجارية لدى مؤسسة
النقد خلال عام 2009م

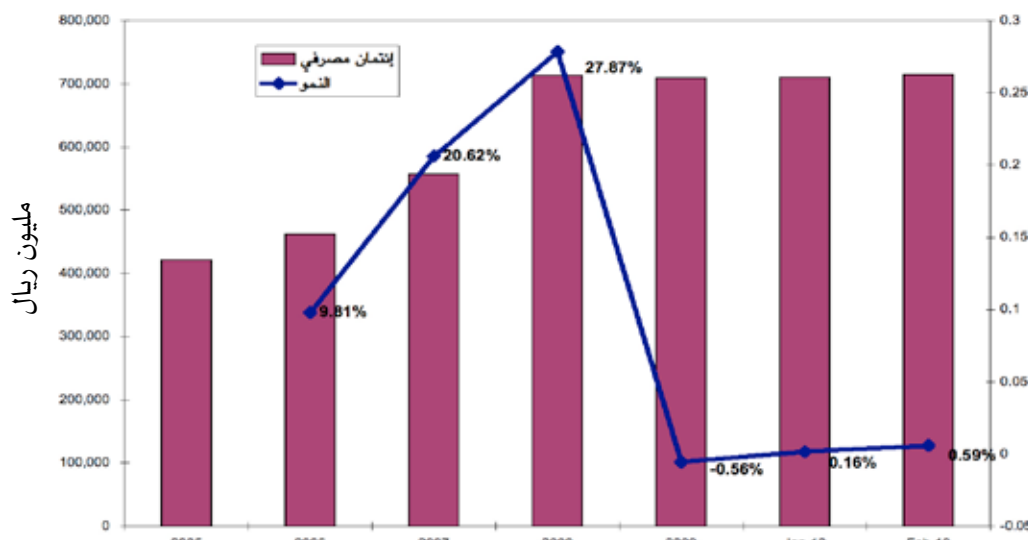
شكل رقم 6 : اتفاقيات إعادة الشراء Repo واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بمعدل يومي (2004-2009)



708.769 مليون ريال في ديسمبر 2009 إلى 709.881 مليون ريال الإقراض المصرفي يرتفع بعد انخفاضه الحاد في ديسمبر 2009؛ وفي يناير 2010 واصل حجم الائتمان المصرفي نموه ليرتفع في فبراير بنسبة 0.6% ويليغ 714 مليار ريال. إنه من المشجع أن

لكن النمو بهذه الوتيرة يشير إلى استمرار الظروف الائتمانية الصعبة. إن الإقراض المصرفي ضروري ليتمكن القطاع الخاص

شكل رقم 7 : الإقراض المصرفي التجاري الممنوح للقطاع الخاص ونسبة النمو (2010-2005)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.



ما زال تمويل البنوك لمشروعات القطاع الخاص محدوداً

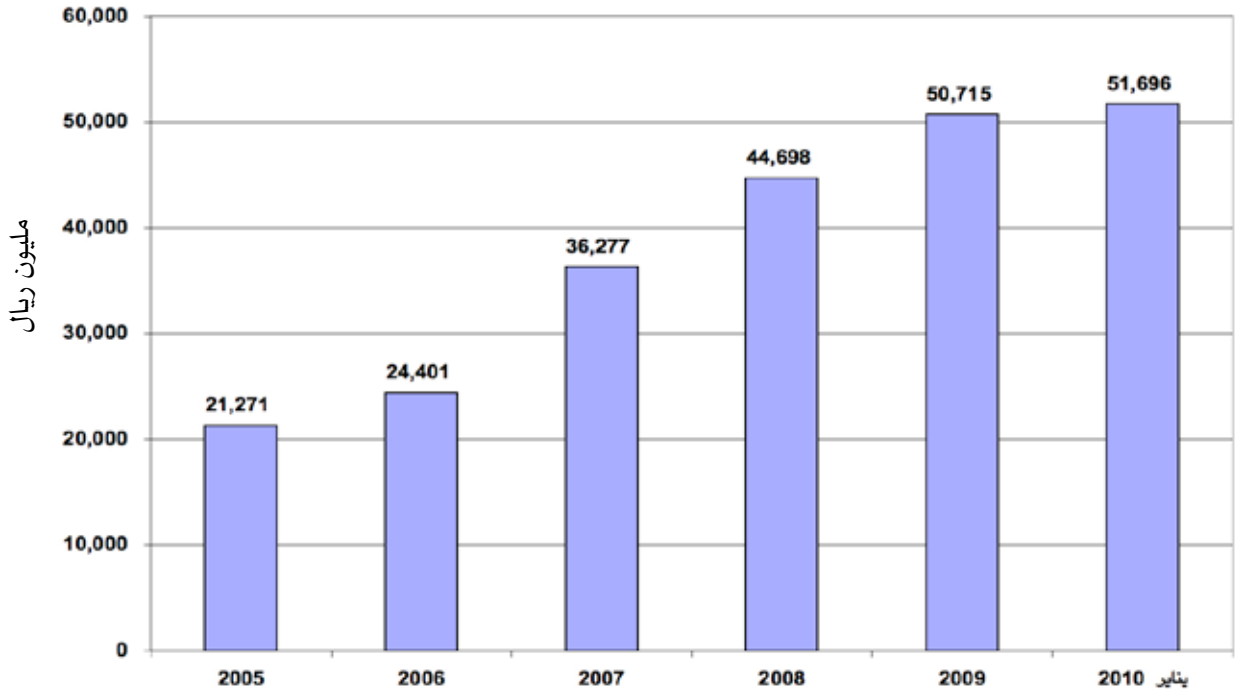
من القيام بدور أكبر في إنعاش الاقتصاد، وسيساعد على تعزيز الثقة وإنعاش سوق الأسهم، ويتوقع أن تخفف البنوك السعودية قيودها الائتمانية هذا العام، وترفع وتيرة إقراضها للقطاع الخاص. كما نما حجم الموجودات الأجنبية للحكومة (الاحتياطيات الحكومية في الخارج) بنهاية فبراير 2010 بنسبة 1.17% أي بنحو 18 مليار ريال لتستقر عند 1.553 تريليون ريال، مقارنة بنحو 1.535 تريليون ريال بنهاية يناير 2009.

ما زال القطاع الخاص متردداً بشأن السعي إلى تمويل المشروعات الجديدة عبر الاقتراض، وما زالت الدولة تضطلع بدور الممول الرئيس في المرحلة الراهنة؛ لذا يتوقع المحللون أن يكون هناك تغيير تدريجي في اتجاه القطاع الخاص خلال العام الجاري، نتيجة تمويل الدولة المزيد من مشروعات البنية

التحتية، والطاقة، والمياه، والكهرباء، والمطارات.

ما زالت ودائع البنوك التجارية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي في تزايد بدلاً من منح قروض جديدة، وتفضيل تكديسها كودائع منخفضة الفوائد في مؤسسة النقد العربي

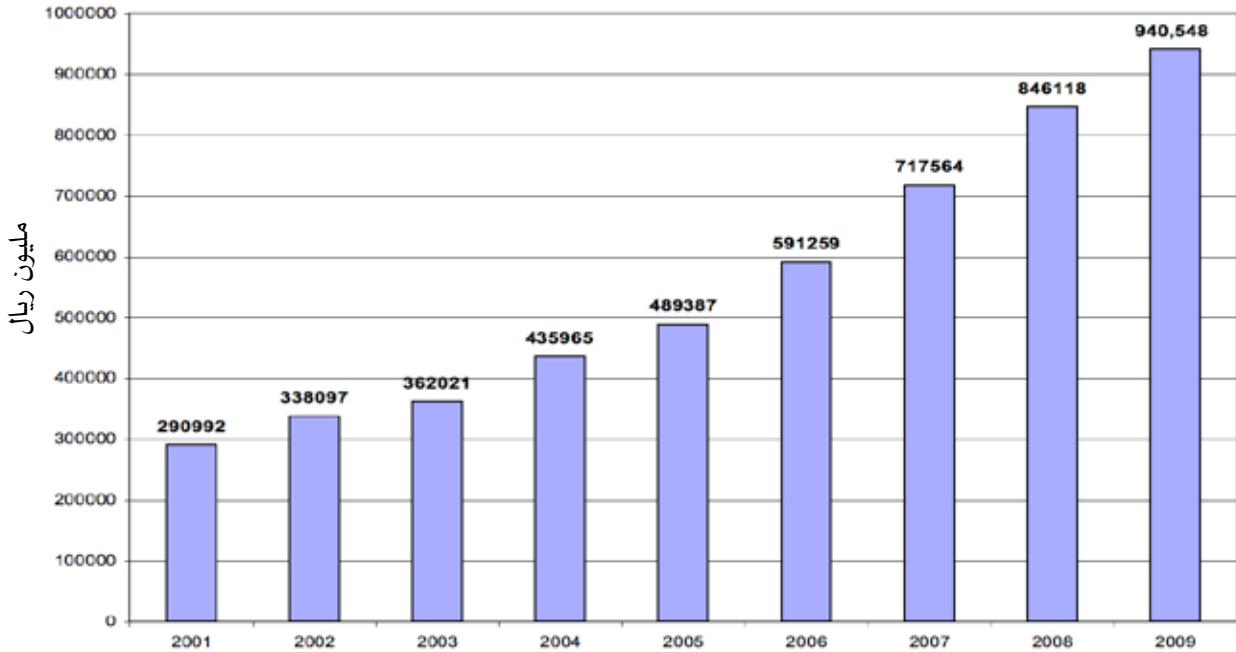
الشكل رقم 8: ودائع البنوك التجارية في مؤسسة النقد من عام 2005 إلى يناير 2010



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

ارتفاع حجم المبيعات
زاد من انتعاش ثقة
القطاع الخاص

شكل رقم 9 : الودائع المصرفية في البنوك التجارية



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

زالت محدودة، وأشار تقرير سامبا في فبراير 2010 نقلاً عن «مشروعات ميد» إلى انتعاش منح العقود للقطاع الخاص منذ أكتوبر 2009، حيث بلغت 50 ملياراً منذ أكتوبر حتى منتصف يناير بالمقارنة مع 30 مليار دولار خلال الأشهر التسعة السابقة، وقد كانت معظم هذه المشروعات صناعية.

تصاعد النشاط في تجارة التجزئة

تزايد تعاملات نقاط البيع التي تعد مؤشراً بديلاً لنشاط التجزئة، فقد تزايد حجم المبيعات؛ ما يدل على انتعاش ثقة القطاع الخاص؛ حيث يشير شكل رقم 10 إلى تزايد حجم المبيعات 2.14% في ديسمبر، ثم 5.21% في يناير 2010، وهذا الشهر الثاني على التوالي الذي يسجل نمواً، ويشير ذلك إلى بعض الانتعاش بعد الهبوط في سبتمبر عندما تقلص حجم المبيعات بنحو 10.4%.

السعودي أو في البنوك الأجنبية؛ حيث سجلت الودائع نمواً معقولاً بنسبة 11.2% خلال عام 2009، وهي أقل من النمو الذي تم في السنوات الثلاث الماضية، وبلغت نسبة القروض إلى الودائع حد 0.78، وهو أدنى من الحد المقرر من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي وهو 0.85، وهذا مؤشر على تحفظ البنوك في تقديم القروض (انظر جدول رقم 8 والأشكال أرقام 7 و8 و9).

على الرغم من التحفظ في تمويل المشروعات الضخمة، إلا أنه تم تمويل عدد من المشروعات الخاصة التابعة لبعض الشركات ذات الجدارة الائتمانية مثل (أرامكو) كشركة مملوكة من قبل الحكومة ذات قوة ائتمانية ممتازة (مصفاة الجبيل، مصفاة جيزان)، بالإضافة إلى شراء سندات الخزنة الأمريكية. تمويل مشروعات ضخمة مثل مشروعات المياه والطاقة التابعة لشركة الكهرباء السعودية. أما مشروعات القطاع الخاص فما



تحسين الإنفاق الاستهلاكي زاد من الطلب المحلي على السلع في المملكة

حجم القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان

هناك ارتفاع في حجم القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان التي تقدمها البنوك السعودية بنهاية 2009 لتصل إلى 188.5 مليار ريال مقارنة مع 183.4 مليار ريال في 2008 بنسبة ارتفاع بلغت 2.8%، ويشير هذا الارتفاع إلى استمرار تحسن الإنفاق الاستهلاكي، وآفاق النمو في القطاعات المختلفة،

جدول رقم 8 : نمو القروض والودائع (مليون ريال) نسبة التغير على مدى الأعوام (2009-2001)

| السنة | الائتمان المصرفي | نسبة النمو | الودائع المصرفية | نسبة النمو | نسبة القروض إلى الودائع |
|-------|------------------|------------|------------------|------------|-------------------------|
| 2001 | 187620 | — | 290992 | — | 0.64 |
| 2002 | 210657 | 12.4 | 338097 | 16.2 | 0.62 |
| 2003 | 246967 | 11.3 | 362021 | 7.1 | 0.68 |
| 2004 | 332136 | 37.0 | 435965 | 20.4 | 0.76 |
| 2005 | 452501 | 38.9 | 489387 | 12.3 | 0.92 |
| 2006 | 497067 | 9.8 | 591259 | 20.8 | 0.84 |
| 2007 | 594840 | 20.6 | 717564 | 21.4 | 0.83 |
| 2008 | 744802 | 27.9 | 846118 | 17.9 | 0.88 |
| 2009 | 736905 | -0.6 | 940548 | 11.2 | 0.78 |

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

تراجعت صادرات المنتجات الكيميائية بسبب انخفاض الطلب الصيني

جدول رقم 9 : حجم القروض الاستهلاكية وديون بطاقات الائتمان

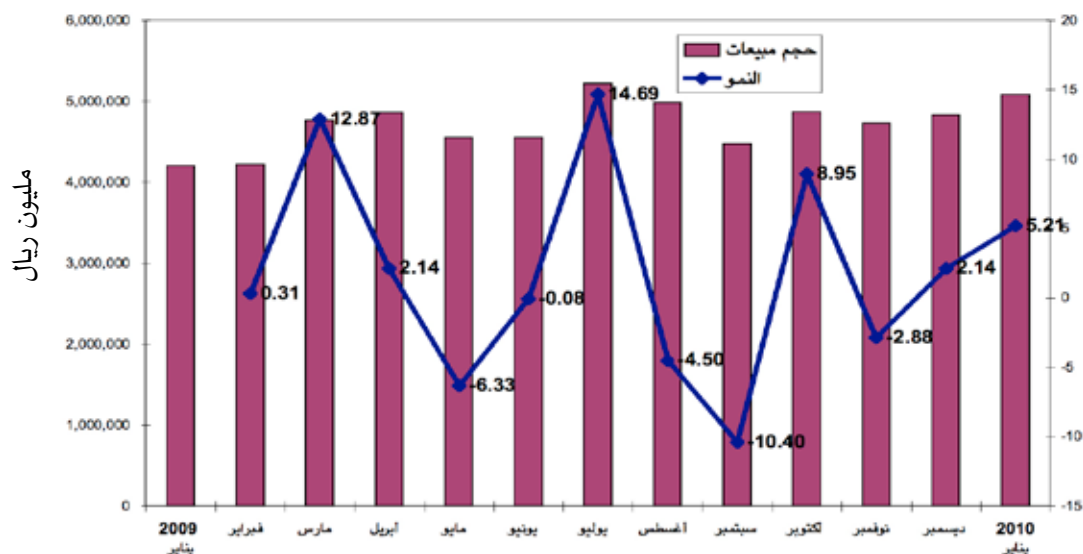
| السنة | تمويل عقاري | سيارات ومعدات | أخرى | المجموع | بطاقات الائتمان | الإجمالي | النمو |
|-------|-------------|---------------|-------------|-------------|-----------------|-------------|--------|
| 2005 | 13,656,340 | 29,025,452 | 138,173,949 | 180,855,741 | 4,259,153 | 185,114,894 | |
| 2006 | 13,689,989 | 34,261,819 | 132,726,375 | 180,678,183 | 7,349,257 | 188,027,440 | 1.57% |
| 2007 | 14,136,888 | 37,588,160 | 126,682,787 | 178,407,835 | 9,251,123 | 187,658,958 | -0.20% |
| 2008 | 14,905,981 | 37,261,325 | 121,817,276 | 173,984,582 | 9,451,563 | 183,436,145 | -2.25% |
| 2009 | 17,860,099 | 38,134,499 | 123,907,282 | 179,901,880 | 8,621,154 | 188,523,034 | 2.77% |

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

التجارة الخارجية

وعودة النشاط إلى الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية. (انظر جدول رقم 9)، بالإضافة إلى أن نقاط البيع والمبيعات في تزايد، فبمقارنة فبراير 2009 وفبراير 2010 نجد نموًا يساوي 11.4% . 212,447 إلى 161,720 مليون ريال (جدول رقم 10) بعد معدلات

شكل رقم 10 : حجم المبيعات ومعدل النمو من يناير 2009 إلى يناير 2010



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

سيشهد قطاع البتروكيماويات بعض التحسن في 2010م

نمو مرتفعة في الأعوام الثلاثة الماضية (14%، 27%، 26%) على التوالي، وكانت أكبر نسبة انخفاض في مواد البناء؛ ما يشير إلى تباطؤ القطاع العقاري بنسبة 38%، تليها المواد الغذائية بنسبة انخفاض 33.85%، وقد يعود ذلك إلى انخفاض تكلفة المواد الغذائية. وانخفضت كذلك واردات السيارات بنسبة 10.4% عام 2009.

نما حجم الواردات المحلية في الربع الأخير من عام 2009 بنسبة 8.54% بالمقارنة مع مستويات الربع الثالث، كما انخفضت وتيرة انكماش الواردات بشكل حاد خلال الربعين الثالث والثاني

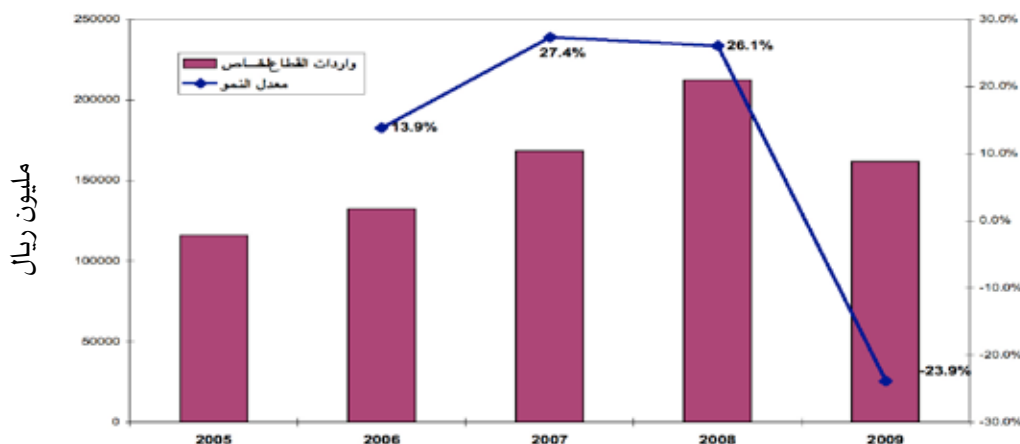
جدول رقم 10 : واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية (الاعتمادات المسدة وأوراق تحت التحصيل)

| الفترة | المواد الغذائية | | | | | | | | | | | | الإجمالي |
|--------|-----------------|----------------|----------|------------|------------------|-----------------------|------------------|-----------|--------|--------|-------|----------|----------|
| | حبوب | فاكهة وخضراوات | سكر وشاي | مواش ولحوم | مواد غذائية أخرى | مجموع المواد الغذائية | منسوجات وملبوسات | مواد بناء | سيارات | آلات | أجهزة | سلع أخرى | |
| 2005 | 2,763 | 332 | 974 | 2,020 | 7,201 | 13,289 | 4,629 | 7,370 | 25,558 | 6,107 | 4,527 | 54,702 | 116,183 |
| 2006 | 3,324 | 552 | 427 | 2,576 | 6,263 | 13,142 | 4,256 | 10,684 | 26,665 | 10,250 | 4,432 | 62,864 | 132,292 |
| 2007 | 5,388 | 286 | 363 | 2,921 | 9,152 | 18,109 | 4,626 | 14,661 | 25,609 | 12,255 | 4,553 | 88,705 | 168,518 |
| 2008 | 7,655 | 454 | 1,151 | 2,815 | 15,686 | 27,761 | 4,649 | 19,012 | 25,711 | 13,687 | 5,777 | 115,850 | 212,447 |
| 2009 | 5,278 | 241 | 1,076 | 3,186 | 8,582 | 18,363 | 4,597 | 11,787 | 23,034 | 15,284 | 4,472 | 84,183 | 161,720 |

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

تذبذبت أرباح قطاع البتروكيماويات بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية

شكل رقم 11 : واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية (الاعتمادات
المسددة وأوراق تحت التحصيل)



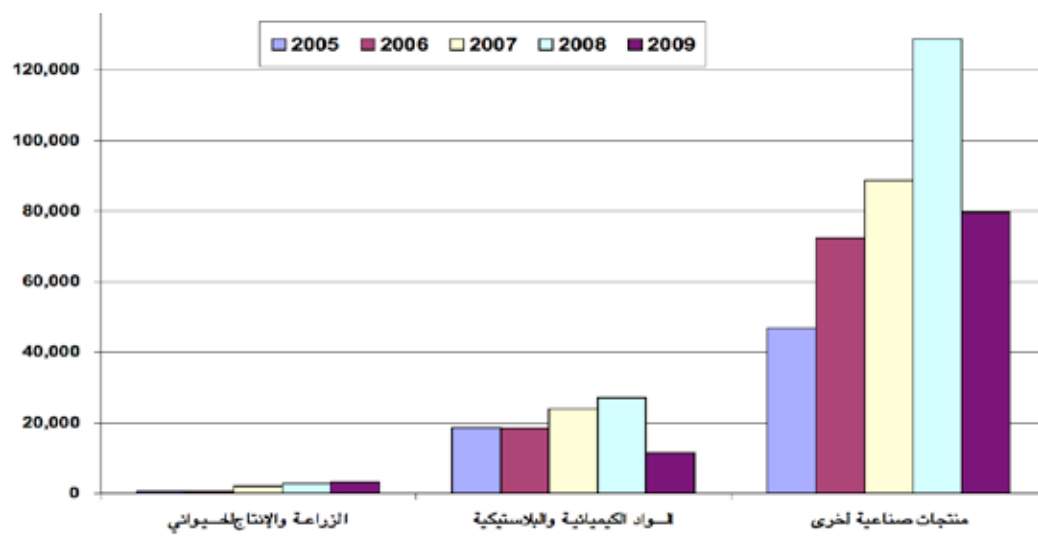
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

جدول الصادرات غير النفطية

بينما ارتفعت الصادرات خلال الأعوام 2006-2008 بنسب عالية وصلت إلى أعلى قيمة عام 2008، إلا أنها هوت عام 2009 إلى معدل منخفض؛ حيث انخفضت المواد الكيميائية بنسبة

إذ بلغت أقل من 1% مقارنة مع النسبة الضخمة للهبوط في الربع الأول 23.5% في الربع الأول من 2009 (انظر الجدول رقم 11 والشكل رقم 7)؛ ما يشير إلى ارتفاع الطلب المحلي وانتعاش التبادل التجاري.

شكل رقم 12 : إجمالي صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

عانى قطاع البتروكيماويات في دول الخليج العربية من صعوبات في 2009م

-58%، والمنتجات الصناعية الأخرى بنسبة -38% (انظر جدول رقم 12 والشكل رقم 8). وتأثرت صادرات المنتجات الكيماوية بسبب انخفاض الطلب على المنتجات الصناعية في الصين؛ حيث انخفض الطلب على الصناعات الصينية بسبب الأزمة المالية. وفي عام 2009 فقط ارتفعت المواد الزراعية والمنتجات الحيوانية بنسبة 19.47%.

بالاطلاع على البيانات ربع السنوية ارتفع إجمالي الصادرات غير النفطية (صادرات القطاع الخاص) بنسبة 22.45% في الربع الرابع من 2009، بعد ارتفاع بنسبة 4% في الربعين الثاني والثالث لعام 2009؛ حيث تزايدت صادرات الزراعة والإنتاج الحيواني بنسبة 59.9% بعد انخفاض في الربعين الثالث والأول، والمواد الكيماوية والبلاستيكية بنسبة 12.6%؛ حيث بدأ التزايد من

جدول رقم 11 : واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل) - مليون ريال - بيانات ربع سنوية

| الربع السنوي | واردات القطاع الخاص | % |
|----------------------|---------------------|---------|
| Q1, 2008 الربع الأول | 48,136 | 0 |
| Q2 الربع الثاني | 53,925 | 12.03% |
| Q3 الربع الثالث | 58,488 | 8.46% |
| Q4 الربع الرابع | 51,897 | -11.27% |
| Q1, 2009 الربع الأول | 39,709 | -23.49% |
| Q2 الربع الثاني | 39,622 | -0.22% |
| Q3 الربع الثالث | 39,507 | -0.29% |
| Q4 الربع الرابع | 42,882 | 8.54% |

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

تحسن أداء سوق
الأسهم السعودية في
الربع الأول من 2010م

جدول رقم 12 : إجمالي صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

| السنوات | الزراعة والإنتاج الحيواني | النمو | المواد الكيميائية والبلاستيكية | النمو | منتجات صناعية أخرى | النمو |
|---------|---------------------------|--------|--------------------------------|--------|--------------------|--------|
| 2005 | 600 | | 18,544 | | 46,730 | 54.60 |
| 2006 | 565 | -5.74 | 18,343 | -1.09 | 72,247 | 54.60 |
| 2007 | 1,898 | 235.67 | 23,912 | 30.36 | 88,767 | 22.87 |
| 2008 | 2,699 | 42.23 | 27,147 | 13.53 | 128,774 | 45.07 |
| 2009 | 3,225 | 19.47 | 11,394 | -58.03 | 79,617 | -38.17 |

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

وحقق نتائج نمو إيجابية للربحية، وذلك بمعدل نمو ربعي بلغ 36.14%، كما أن القطاع حقق خلال عام 2009 نحو 10.527 مليار ريال كأرباح بنسبة تراجع عن العام الماضي بلغت 60.3% (انظر جدول رقم 14). ويرجع تذبذب الأرباح لتذبذب الإيرادات وضغط المصروفات. وخلال عام 2009 حقق القطاع إيرادات بلغت 155.661 مليار ريال وهي الأعلى في السوق بنسبة تراجع بلغت 16.25%.

الصادرات النفطية

تمثل عائدات تصدير النفط الخام السعودي 83% تقريباً من إجمالي عائدات الصادرات السعودية إلى الأسواق العالمية؛ ولكن بسبب التراجع الكبير في حجم الصادرات النفطية،

الربع الثالث، بعد انخفاض مستمر بدأ من الربع الثالث عام 2008، بلغ ذروته في الربع الأول من 2009 بنسبة 53%، أما المنتجات الصناعية الأخرى فقد ارتفعت بنسبة 22.9% في الربع الرابع لعام 2009 تبعاً لزيادة في الربعين الثاني والثالث؛ ما يشير إلى تحسن في صادرات المملكة بعد انخفاض بدأ من الربع الثاني 2008 إلى نهاية الربع الأول 2009 (انظر جدول رقم 13).

حقق قطاع البتروكيماويات نهاية عام 2008 نتائج سلبية ومؤثرة، وبالدرجة نفسها حققت نهاية عام 2009 تباشير خير على القطاع وتحسنه، ولعل ارتفاع أسعار النفط التدريجي أدى إلى التحسن التدريجي في قطاع البتروكيماويات، فقد تحسنت وتيرة أداء قطاع البتروكيماويات السعودي نهاية عام 2009،



كان تعافي سوق الأسهم السعودية الأسرع مقارنة بأسواق الخليجية

وانخفاض أسعار الخام، وتدني الطلب العالمي عليه؛ حيث إن إنتاج السعودية بلغ معدل 9.113 مليون برميل يومياً عام 2008 و8.055 مليون برميل يومياً عام 2009، وبطرح الاستهلاك المحلي يبلغ انخفاض عائدات الصادرات النفطية بنحو 46% عام 2009؛ ولكن مع الارتفاع في إنتاج السعودية من 8.009 مليون برميل في الربع الثاني من 2009 إلى 8.141 مليون برميل في يناير 2010،

جدول رقم 13 : صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية (مليون ريال)

| النمو | الإجمالي | النمو | منتجات صناعية أخرى | النمو | المواد الكيميائية والبلاستيكية | النمو | الزراعة والإنتاج الحيواني | |
|---------|----------|---------|--------------------|---------|--------------------------------|---------|---------------------------|----------------------|
| — | 35707.8 | — | 27131.51 | | 8091.964 | — | 484.325 | Q4,2007 الربع الرابع |
| -23.95% | 27155.93 | -24.44% | 20501.66 | -26.12% | 5978.057 | 39.62% | 676.21 | Q1,2008 الربع الأول |
| 102.68% | 55040.88 | 129.37% | 47023.9 | 30.96% | 7828.967 | -72.20% | 188.011 | Q2 الربع الثاني |
| -16.41% | 46008.67 | -19.80% | 37711.76 | -10.37% | 7017.053 | 580.73% | 1279.855 | Q3 الربع الثالث |
| -33.89% | 30414.68 | -37.59% | 23536.4 | -9.89% | 6323.023 | -56.62% | 555.252 | Q4 الربع الرابع |
| -30.44% | 21157.02 | -27.38% | 17092.77 | -53.32% | 2951.326 | 100.44% | 1112.925 | Q1,2009 الربع الأول |
| 4.03% | 22010.7 | 8.71% | 18582.25 | -11.53% | 2611.105 | -26.56% | 817.353 | Q2 الربع الثاني |
| 4.30% | 22957.02 | 6.10% | 19715.37 | 5.07% | 2743.494 | -39.05% | 498.152 | Q3 الربع الثالث |
| 22.45% | 28111.7 | 22.88% | 24226.83 | 12.57% | 3088.403 | 59.88% | 796.468 | Q4 الربع الرابع |

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

سيرتفع النمو الاقتصادي

في السعودية بنحو

4% في عام 2010م

جدول رقم 14 : النتائج المالية لقطاع البتروكيماويات عام 2009

| العام | النمو الربعي | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | | |
|-------------|-----------------|--------------|--------------|--------------|-------------|------------------|-----------|
| 26,520,402 | -102,89 | -271,470 | 9,378,128 | 924,994,5 | 8,163,799 | 2008 | الربح |
| 10,527,789 | 36,14 | 5,109,871 | 3,753,260 | 221,863,9 | -554,181 | 2009 | |
| -60,30 | | 1,982,30 | -59,98 | -76,02 | -106,79 | النمو المقارن | |
| 185,873,277 | -30,14 | 36,479,290 | 52,215,372 | 50,486,758 | -466,918,57 | 2008 | الإيرادات |
| 155,660,947 | 16,68 | 49,090,890 | 420,733,65 | 35,051,067 | 294,456,25 | 2009 | |
| -16,25 | | 34,57 | -19,42 | -30,57 | -36,94 | النمو المقارن | |

من العام الحالي 2010 ارتفعت السوق بنسبة بلغت 11% مقارنة مع المستوى الذي بدأت عنده هذا الربع في أول يناير، عند مستوى 6808 نقاط، في الوقت الذي كان الربع الأول من العام الماضي قد انتهى بخسارة مؤشر السوق 2% (انظر الشكل رقم 14)، كما شهدت غالبية القطاعات في السوق ارتفاعات جيدة خلال الربع الأول، وسجلت الكثير من الأسهم مستويات قياسية لم تشهدها منذ أكثر من عام ونصف. إن السوق السعودية بدأت بداية جيدة منذ بداية العام؛ حيث تعاملت بصورة إيجابية مع نتائج الشركات التي عانت الأزمة المالية العالمية واحتوتها بشكل إيجابي، ويرجع السبب في ارتفاع السوق السعودية إلى دخول

ومع ارتفاع أسعار النفط إلى معدل 77 في شهري يناير وفبراير 2010 سيكون هناك ارتفاع في الإيرادات النفطية لعام 2010. سجل مؤشر الأرقام الذي يقيس حركة أسعار سلة من المنتجات البتروكيماوية التي يتم إنتاجها في منطقة الخليج، ارتفاعاً خلال عام 2010. ليصل إلى 232.5 نقطة، مقارنة مع مستوى نهاية الربع الأول من عام 2009-2010 (انظر جدول رقم 15 وشكل رقم 13).

السوق المالية

أنهت السوق المالية السعودية أعمالها خلال عام 2009 على نمو صافٍ بلغ 27.5%، لتغلق عند مستوى 6.121.76 نقطة، مقارنة بانخفاض نسبته 56.5% خلال عام 2008، وفي نهاية الربع الأول



سيظل الانتعاش الاقتصادي العالمي هشاً في عام 2010م

سيولة استثمارية متزايدة، وهو ما يمثل إشارة إيجابية تدل على أن الحركة في السوق ليست مضاربة وإنما تدريجية.

بعد الخسائر المرتفعة عام 2008 تفاوت أداء الأسواق الخليجية عام 2009 بنسب نمو مختلفة كان أعلاها السعودية 27.46%، تلتها عمان 17.05%، ثم أبوظبي 14.79%، ثم دبي 10.22%، ثم قطر 9.54%، بينما منيت البحرين والكويت بخسائر -18.61% و-9.99%. أما في الربع الأول من عام 2010 فقد سجلت جميع مؤشرات الأسواق الخليجية ارتفاعاً وكانت السعودية أعلاها أداء بنسبة 10.74%، ثم الكويت 7.54%، ثم البحرين 6.10%، وأبوظبي 6.01%، وأخيراً دبي 2.21%، وقطر 0.87%، وكانت السوق السعودية الأفضل أداء من بين هذه الأسواق. وجاء ارتفاع السوق السعودية بسبب الأداء الجيد لأكبر شركتين في حساب المؤشر وهما سابك (+ 21 %) ومصرف الراجحي (+ 20 %)، ويوضح الجدول رقم 16 مختصراً لأداء الأسواق الخليجية خلال

عام 2008 و2009 والربع الأول من عام 2010. من منظور ترتيب أداء السوق المالية السعودية بين عدد من الأسواق الرئيسية والناشئة، فقد حلت في المرتبة الرابعة بعد أسواق المال في البرازيل بنمو سنوي قدره 83.7%، ثم الصيني بنمو سنوي 49.16%، ثم ناسداك الأمريكي بنمو سنوي 46.33%، وجاءت خلف السوق المالية السعودية كل من داكس الألماني بنمو سنوي 23.8%، وكاك 40 الفرنسي بنمو سنوي 23.68% وفوتسي 100 البريطاني بنمو سنوي 23.23%، وداو جونز الأمريكي بنمو سنوي 20.30%، وأخيراً نيكاي 225 الياباني بنمو سنوي 15.72% (انظر جدول رقم 17).

أما في الربع الأول من عام 2010 فقد فاقت السعودية جميع

شكل رقم 13 : مؤشر أرقام البتروكيماويات من الربع الأول من 2009 إلى الربع الأول من 2010



جدول رقم 15: التغير في مؤشر أرقام البتروكيماويات

| | |
|--|----------|
| مؤشر أرقام البتروكيماويات (3 إبريل 2010) | 232.5 |
| التغير منذ 6 أشهر | + 21.0 % |
| التغير منذ 12 شهرًا | + 31.1 % |

المصدر: www.argam.com

سوق الأسهم. وتشير البيانات الاقتصادية إلى أن تحسناً ما قد طرأ على الثقة؛ حيث تشير البيانات أعلاه إلى أن الاقتصاد على وشك الدخول في دورة قوية تؤدي إلى زيادة الإنفاق، وتعزيز أداء الشركات، ورفع أسعار الأسهم، وتشجيع البنوك على الإقراض، وأن يرتفع النمو الفعلي للقطاع الخاص غير النفطي إلى 3.8 في المائة، وأن يسجل الناتج الإجمالي الفعلي نمواً بالمستوى نفسه.

على الأرجح ستستمر السياسة النقدية والمالية في دعم الانتعاش؛ حيث سيتجاوز الإنفاق الحكومي الفعلي مستويات الإنفاق المقررة في الميزانية، وستبقى أسعار الفائدة منخفضة جداً، ولن يكون لتلك السياسات التحفيزية نتائج سلبية على أي من مكونات الاقتصاد الأخرى. وسوف يؤدي ارتفاع متوسط أسعار النفط، وزيادة حجم الإنتاج على المستويات التي بنيت عليها الميزانية، إلى تحقيق إيرادات إضافية، ومن ثم تسجيل فائض في الميزانية، أما في حالة حدوث عجز، فالمملكة قادرة على تغطيته بسهولة من احتياطاتها الضخمة من الموجودات الأجنبية.

الأسواق المذكورة أعلاه بنمو قدره 11%؛ حيث كانت أعلاها أداء (ناسداك الأمريكي 5.68%، ثم نيكاي 225 الياباني 5.15%، ثم فوتسي 100 البريطاني 4.93%، ثم داو جونز الأمريكي 4.11%، ثم البرازيل 2.60%، ثم داكس الألماني 1.37%، ثم كاك 40 الفرنسي 0.05%، وأخيراً الصين بخسارة 4.29%).

الخاتمة

من المتوقع أن ينشط الاقتصاد السعودي لتصل معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي للسعودية عام 2010 إلى نحو 4.0%، وسيوفر الإنفاق الحكومي الضخم قوة الدفع الرئيسة في عملية حفز النمو، مدعوماً بارتفاع مساهمة القطاع الخاص عقب الانتعاش المتوقع في سوق الائتمان. وبدوره سيسهم الاقتصاد العالمي المتعافي من خلال المحافظة على أسعار النفط حول مستوياتها الحالية، وزيادة الطلب على الصادرات.

كان لانخفاض الثقة الدور الرئيس في تباطؤ الاقتصاد السعودي عام 2009؛ حيث أدى ذلك إلى انخفاض القروض المصرفية والإنفاق من قبل الشركات والأفراد، وكذلك تراجع

جدول رقم 16: أداء الأسواق الخليجية لعامي 2008 و2009 والربع الأول من عام 2010

| فترة التغير | السعودية | الكويت | قطر | البحرين | دبي | أبوظبي | عمان |
|------------------|----------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| 2008 | -56.49% | -38.03% | -25.71% | -34.97% | -72.42% | -47.49% | -39.78% |
| 2009 | 27.46% | -9.99% | 9.54% | -18.61% | 10.22% | 14.79% | 17.05% |
| الربع الأول 2010 | 10.74% | 7.54% | 0.87% | 6.10% | 2.21% | 6.01% | 5.16% |

المصدر: بلومبرغ.



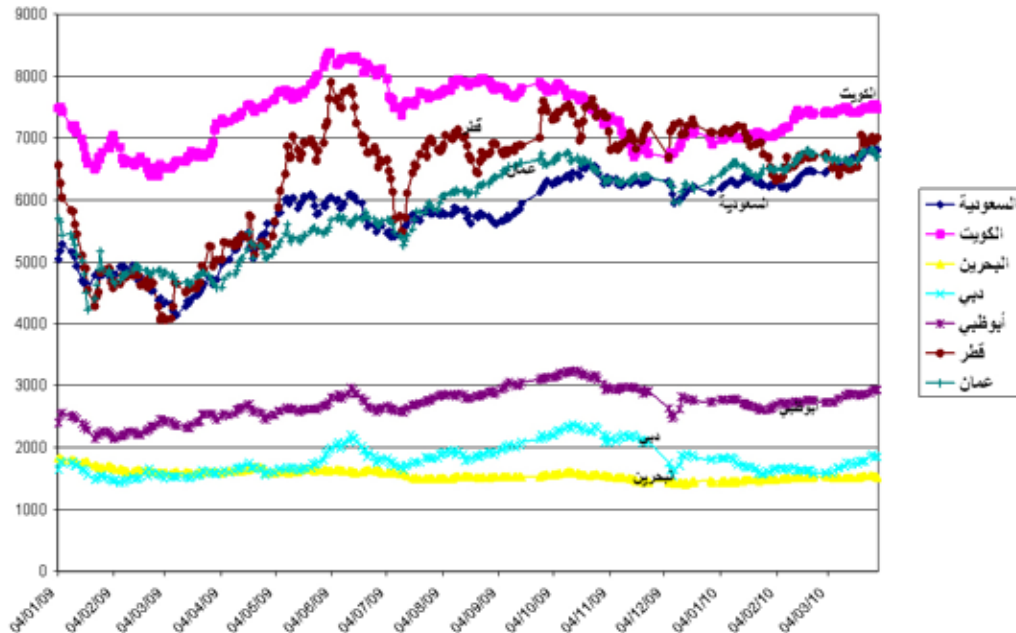
جدول رقم 17 : أداء الأسواق العالمية لعامي 2008 و2009 والربع الأول من عام 2010

| السنة | DOW أمريكا | NSDQ أمريكا | FTSE100 بريطانيا | DAX ألمانيا | CAC40 فرنسا | NEKKEI225 اليابان | HANGSENG الصين | BARAZIL البرازيل |
|---------------------|---------------|----------------|---------------------|----------------|----------------|----------------------|-------------------|---------------------|
| 2008 | -33.84% | -40.54% | -31.97% | -40.37% | -44.23% | -46.24% | -50.73% | -36.10% |
| 2009 | 20.30% | 46.33% | 23.23% | 23.85% | 23.68% | 15.72% | 49.16% | 83.70% |
| الربع الأول 2010 | 4.11% | 5.68% | 4.93% | 1.37% | 0.05% | 5.15% | -4.29% | 2.60% |

المصدر: بلومبرغ.

أما التضخم فسيستمر عند مستوياته المنخفضة عند 4% انعكاساً على التضخم 2008. إن سوق العقار (الإيجارات) كان في المتوسط، ولن تكون هناك مشكلة؛ نظراً لضعف أسعار الفائدة، وستكون استجابة المصارف بضخ القروض ضعيفة، ولكن قد يكون لارتفاع سعر النفط المتوسط (80 دولاراً للبرميل) مستقرة، وظهرت بوادر انخفاض في أسعار الأراضي، وهناك

شكل رقم 14: أداء سوق الأسهم السعودية مقترنة بالأسواق الخليجية خلال الفترة 2009 والربع الأول من 2010



المصدر بلومبرغ

فائض في المكاتب المعروضة للإيجار.

ما زالت آثار الأزمة الاقتصادية تؤثر في اقتصادات العالم؛ حيث إن الانتعاش هش في الاقتصادات المتقدمة، وسيكون سحب الحوافز التي اعتمدتها كثير من الحكومات تدريجياً لئلا يتأثر معدل النمو المتوقع. أما على مستوى المملكة، فالاقتصاد متأثر بالنمو المنخفض في الائتمان بسبب تغير سياسات الائتمان؛ حيث سيكون هناك نمو، ولكن بمستويات منخفضة. وسيكون الإنفاق الحكومي الحافز الرئيس في نمو الاقتصاد، خصوصاً مع مستويات أسعار النفط المرتفعة نسبياً.

التوصيات:

وفي الختام قد يكون من المناسب عرض بعض التوصيات التي قد يستحسن بعضها لتعزيز استقرار الاقتصاد السعودي في مرحلة مضطربة من التغيرات الاقتصادية العالمية، وهي:

1- اتباع سياسات نقدية ومالية؛ لضمان الاستدامة المالية على المدينين المتوسط والبعيد، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وخفض حجم الدين العام، ومن ثم تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتتضمن التالي:

دعم الائتمان المصرفي، والعمل على عودة التمويل، وتوفير السيولة.

استمرار انخفاض أسعار الفائدة على القروض، ومعايير الإقراض وشروطه.

استمرار مستوى الاحتياط الإلزامي عند مستوياته المنخفضة.

زيادة فاعلية سوق الأسهم السعودية.

العمل على الحد من التضخم من خلال مراقبة الأسعار.

2- تعزيز موقف المملكة تجاه الاقتصاد العالمي، ويتم ذلك من خلال زيادة مجالات التعاون الدولي، والمشاركة الدولية والإقليمية، وزيادة قدرة المملكة التنافسية، مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي واجهت الركود الناتج عن الأزمة المالية العالمية ونجحت في تخطيه.

3 - استمرار المملكة في القيام بدورها الفاعل في استقرار أسعار النفط عند السعر العادل، والوصول إلى مستوى الطلب عند سقف الإنتاج المستهدف، بالتعاون مع منظمة الأوبك

والمنظمات الدولية الأخرى خارج الأوبك.

4 - استمرار الإنفاق الحكومي عند مستوياته العالية؛ لتسريع عملية التنمية، وتحسين الأداء الاقتصادي للمملكة، ويتم ذلك من خلال مشروعات البنية الأساسية المرتبطة بقطاعات الطاقة، والبتروكيماويات، والمعلومات، والمياه، والكهرباء، وغيرها، والتي تعمل على تحقيق الموازنة بين المصروفات والإيرادات، وسيكون لها دور بارز في توفير العمالة، والحد من معدل البطالة، وتحقيق مزيد من الرفاهية الاجتماعية للمواطن السعودي.

5 - العمل على استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الوطنية والأجنبية، ورفع القيود عن استثمارات القطاع الخاص؛ من أجل زيادة نسبة مساهمته في هيكل الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي، وإنعاش التبادل التجاري، وزيادة نمو صادرات المملكة - خاصة السلع غير النفطية - على أن يتزامن ذلك مع وضع برنامج لتطوير منظومة العلوم والتقنية والابتكار كوسيلة ضرورية لتحقيق المكاسب الاقتصادية المرجوة.

الهوامش:

(1) وكالة الطاقة الدولية

Global Investment House March 22, 2010 (2)

OPEC Monthly Oil Market Report (Mar: المصدر: (3

(2010)

المراجع:

النشرات الإحصائية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

OPEC Monthly Oil Market Report (Mar 2010

تقارير سامبا www.samba.com.

تقرير الاستقرار العالمي (مستجدات الأسواق المالية). WWW.

imf.org

International Energy Agency. Oil Market Report ، 12

March 2010

WEO Jan. 2010. IMF

www.argam.com :

com Bloomberg.

تقرير جدوى للاستثمار

Global Investment House March 22, 2010 .